الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الرابعة
الجلسة الرابعة والعشرون
المعقودة يوم الأربعاء
٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس : السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال : تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

اختتام أعمال اللجنة

../..

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. و يجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية :

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.4/39/SR.24
13 December 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

84-58058

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٤٥

البند ١٨ من جدول الأعمال : تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/C.4/39/L.13 ، L.14/Rev.19 و L.16 الى L.19)

مسألة الصحراء الغربية

١ - السيد رضا غديرة (المغرب) : قال ان جميع القرارات المتعلقة بالصحراء وهي كثيرة والتي نوقشت واعتمدت في غضون السنوات الـ ٢٠ الماضية قد عالجت المشكلة تقريبا من حيث صلتها بانهاء الاستعمار . وأضاف انه عندما استقلّت المغرب في عام ١٩٥٦ ، رفضت اسبانيا السلطة الاستعمارية ، بعناد ، اعادة جميع أراضي المغرب ورفضت الجهود التي بذلتها المغرب من أجل التفاوض للتوصل الى حل سلمي ، ومن ثم لجأت المغرب الى الأمم المتحدة . وكانت النتيجة الأولية هي قرار الجمعية العامة ٢٠٧٢ (د - ٢٠) الذى التمس بالحاح من حكومة اسبانيا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، القيام فورا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحرير الصحراء الاسبانية من السيطرة الاستعمارية والدخول في مفاوضات بشأن مشاكل السيادة . وعندما ووجهت المغرب باصرار اسبانيا على رفض اتخاذ موقف معقول ، لجأت المغرب الى محكمة العدل الدولية التي سلّمت بوضوح ، في قرارها الصادر في عام ١٩٧٥ ، بالروابط بين المغرب وشعب الصحراء . وبرر هذا الحكم الصريح الصادر عن أعلى هيئة قانونية دولية وحدة الصحراء الاسبانية مع المغرب كما تمخضت المفاوضات التي اجريت فيما بعد مع اسبانيا عن التوصل الى اتفاق مدريد لعام ١٩٧٥ . وقال ان المأزق الحالي هو نتيجة للجشع الذى يتخفى في شكل مبدأ ، وقد بدأ عندما أحاطت الجمعية العامة في القرار ٣١/٤٥ ، علما بقرار منظمة الوحدة الافريقية بعقد دورة استثنائية تخصص لمسألة الصحراء الغربية والذى جعل المجتمع الدولي في خاتمة المطاف ضحية بريئة لأكبر خدعة عرفها العالم على الاطلاق .

٢ - وتابع كلمته قائلا ان الموقف المغربي مفاده أن السيادة على الصحراء هي حق للمغرب بموجب القانون الدولي ، أكدته أعلى هيئة قانونية دولية هي محكمة العدل الدولية ؛ أما أولئك الذين ذكروا الرأى المناقض وهو الحق في تقرير المصير ، فقد ذكّرهم بأن محكمة العدل الدولية نصت على أن شرعية ذلك الحق لا يقلل منها أن الجمعية العامة لم تطلب في بعض الحالات التشاور مع سكان الاقليم ، إما لأن السكان لم يشكلوا شعبا يحق له تقرير المصير أو بسبب ظروف خاصة . وأضاف ان

(السيد رضا غديرة ، المغرب)

المغرب ، كي تواجه حجج أعدائها ، اقترحت في عام ١٩٨١ اجراء استفتاء في الاقليم ، حتى وان لم ينص القانون الدولي على ذلك ووعدت بالتقيد بنتائج الاستفتاء . ولذا شكلت لجنة التنفيذ المعنية بالصحراء الغربية والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بغية عمل الترتيبات لاجراء هذا الاستفتاء وحددت الشروط التي يجرى في ظلها . وكان ذلك الاجراء جدير بأن يترك مسألة الاستقلال للاختيار الحر لشعب الصحراء . بيد أن الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية طلبت الانضمام الى منظمة الوحدة الافريقية ، واحتجت المغرب لأن الجمهورية ليست دولة ذات سيادة ولأن الأمر يجب أن يترك لشعب الصحراء كي يقرر مصيره . ومع هذا ، فقد تم ببساطة تجاهل شعب الصحراء . وأدى انضمام جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية الى منظمة الوحدة الافريقية بدلا من تعزيز السلم الى تعريض عدد من الدول للخطر ، لأنه جعل السيادة المشروعة للدول تحت رحمة الاقليات . ولذا اضطرت المغرب الى اتخاذ القرار المؤلم بالانسحاب من منظمة الوحدة الافريقية ، مع أنها كانت من الأعضاء المؤسسين لتلك المنظمة . ولا يمكن تغيير ميثاق منظمة الوحدة الافريقية من أجل تحقيق مصالح الأعضاء الأفراد فيها دون أن يؤدى ذلك الى تحطيم منظمة الوحدة الافريقية ذاتها .

٣ - وانتقل الى مشاريع القرارات ، فقال ان المقدم الحقيقي لمشروع القرار A/C.4/39/L.13 معروف جيدا ، على الرغم من وجود العديد من مقدمي ذلك القرار ، وان التناقضات الكامنة فيه واضحة . أما مشروع قرار المغرب الوارد في الوثيقة A/C.4/39/L.14/Rev.1 فلا يعني بأية حال الحد من تصميمها على التمسك بالتزاماتها . وقال ان لجوء المغرب الى منظمة الوحدة الافريقية من أجل التحكيم كان له ما يبرره ، وقد ترتب عليه احراز بعض التقدم . ويتعلق تحفظ المغرب الوحيد بمسألة اجراء مفاوضات مباشرة بشأن وقف اطلاق النار ، وقد رفضت ذلك لأسباب مبدئية لأن هذه المفاوضات ستصدر حكما مسبقا على نتيجة الاستفتاء وتكافئ المعتدى . ويوجد لدى الأمم المتحدة وسائل لمعالجة الحالة وينبغي أن تقدم مساعيها الحميدة . وأكد على أن المغرب لا تتصرف بدافع من الكراهية ازاء منظمة الوحدة الافريقية على الرغم من انسحابها منها ؛ ولكن الحالة قد تغيرت منذ لجأت المغرب لأول مرة الى منظمة الوحدة الافريقية لأن المنظمة قد أصبحت الآن طرفا في النزاع ولذا لا يمكن أن تكون من المحكمين . كما أن المغرب لم تعد عضوا في منظمة الوحدة الافريقية . لقد أصدرت المنظمة حكما مسبقا على الحالة وبذلك أصبحت الأمم المتحدة هي المحفل المناسب الوحيد لمعالجة المشكلة التي أحالتها الأمم المتحدة الى منظمة الوحدة الافريقية في المقام الأول .

(السيد رضا غديرة ، المغرب)

٤ - وعلى الرغم من انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية فانها افريقية الى الأبد وستظل مشتركة في جميع المنظمات الافريقية ذات الصلة وستكافح من أجل الكرامة الافريقية في الأمم المتحدة .

٥ - واستطرد قائلا ان فشل منظمة الوحدة الافريقية منذ عام ١٩٧٦ في حلّ مشكلة الصحراء يرجع الى تعنّت أولئك الذين أوجدوا المشكلة في المقام الأول . وأضاف ان المغرب أظهرت حسن نيتها عن طريق تكرير تأكيد التزامها بالتمسك بنتائج الاستفتاء ، حتى في الوقت الذى لم تنتهك فيه المغرب وقف اطلاق النار في المنطقة ، بل أولئك الذين لجأوا الى الهيئات الاقليمية في الوقت الذى يهزأون فيه بقرارات تلك الهيئات. واختتم كلمته قائلا ان المغرب ستشترك في أى اجراء يعزز السلم والأمن في المنطقة ، ومع ان هذا هو الهدف من مشروع قرارها فانها ستسحب ذلك القرار بغية اظهار تصميمها على المساهمة في اجراء مناقشة بنّاءة في اللجنة .

٦ - السيد غيتر (رواندا) : قال ان بلده عندما اعترف بالجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية قد تصرّف بطريقة سيادية لتعزيز الحق في تقرير المصير وحق جميع الشعوب في السلم والحرية دون استثناء ، بما فيهم شعب الصحراء الغربية . وأضاف أن الاطار الصالح الوحيد لايجاد تسوية عادلة ودائمة لمسألة الصحراء الغربية يوجد في قرار منظمة الوحدة الافريقية AHG/Res.104 (XIX) كما يظهر في قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٤٠ وفي مشروع القرار A/C.4/39/L.13 الذى يؤيده وفده دون تحفظ ، والذى يأمل وفده في أن يعتمد بتوافق الآراء .

٧ - السيد تاناكا (أمين اللجنة) : قال ان مشروع القرار A/C.4/39/L.13 سيترتب عليه آثار مالية لان الفقرة ٥ تتطلب تعاون الأمم المتحدة في تنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية AHG/Res.104(XIX) الذى طلب في الفقرتين ٤ و ٥ انشاء قوة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لحفظ السلم كي ترابط في الصحراء الغربية أثناء فترة الاستفتاء ، ومنح الأمم المتحدة ولاية الاشتراك في التنفيذ السليم للقرار ككل . وأضاف أن الأمين العام يود أن يذكر بانه ليس في موقف يسمح له في الوقت الحالي بوضع تقديرات لتلك الاثار المالية وانه يعتزم ، بناء على ذلك ، ورهنا بالموافقة المسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، أن يتكبد تلك النفقات اللازمة حسب الاقتضاء بموجب أحكام القرار المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية .

٨ - السيد ماغالهيس (البرازيل) : قال ، معللا تصويته قبل التصويت على مشروع القرار A/C.4/39/L.13 ، ان البرازيل قد دأبت على تأييد الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب الصحراء في تقرير المصير ، وانها تأمل في اجراء استفتاء عادل دون ابطاء في الصحراء الغربية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وبخاصة قرار منظمة الوحدة الافريقية AHG/Res.104 (XIX) . ولذا تعتزم البرازيل التصويت مؤيدة مشروع القرار المعروض أمام اللجنة .

٩ - السيد فلدمان (الولايات المتحدة الأمريكية) : لاحظ أن اللجنة تجد نفسها في موقف غريب . فالبلد المهتم اهتماما مباشرا أكثر من غيره بالصراع في الصحراء الغربية قد قدم قرارا تعهد فيه بوقف اطلاق النار وتأييد اجراء استفتاء شعبي ، وكان من المتوقع أن يعبر جميع أعضاء اللجنة عن موافقتهم على هذا التصميم على انهاء الصراع . ومع هذا ، وجدت المغرب نفسها مضطرة الى سحب قرارها لأن التعديلات التي اقترح ادخالها ، والواردة في الوثائق A/C.4/39/L.16 الى L.19 ، كانت ستغيره تغييرا جذريا .

١٠ - وصرح بأن الولايات المتحدة ليس لديها اعتراض على مشروع القرار A/C.4/39/L.13 فهو جيد مع ما به من أوجه قصور . بيد انها تأسف كثيرا لعدم التمكن من تحقيق شكل ما من أشكال التوفيق . ولا توجد اختلافات كبيرة بين مشروع القرار هذا ومشروع قرار المغرب . فقد طلب مشروع القرار الأول اجراء استفتاء تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، وطلب مشروع القرار الثاني اجراء استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة . ولذا لم يكن من غير المتصور ايجاد وسيلة للتوفيق بين الموقفين : وكان يمكن للجنة أن تطلب من الأمين العام عمل ترتيبات لاجراء استفتاء تحت " رعاية دولية مناسبة " . ولم يكن المتحزبين لكل طرف ليجدوا صعوبة في نص كان سيجعل المشكلة أقرب الى الحل .

١١ - وتابع كلمته قائلا وبالمثل فان من قاموا بصياغة مشاريع القرارات قد عالجوا في الفقرة ٣ من مشروع القرار A/C.4/39/L.13 عقبة كؤود أخرى ، وهي الدعوة الى اجراء مفاوضات مباشرة بغية تحقيق وقف اطلاق النار دون أن يبذلوا محاولة للتوفيق بين طرفي النزاع ؛ وهو ما اعترضت عليه المغرب ، كما هو معروف جيدا لأنها رأت أن المفاوضات لا ينبغي أن تسبق اجراء الاستفتاء ، بل تأتي في أعقابه . وأكد على أن نص الفقرة ٣ كان يمكن أن يطلب الى الطرفين بدلا من ذلك " اتخاذ جميع الخطوات

(السيد فلدمان ، الولايات المتحدة الأمريكية)

اللازمة بغية التوصل الى وقف اطلاق النار وتهيئة الظروف اللازمة للتوصل الى تسوية سلمية تستند الى القيام بعملية مشروعة لتقرير المصير" . وقال ان هذه الصياغة كانت ستحظى بقبول المغرب .

١٢ - واختتم كلمته قائلا وبدلا من ذلك بدأت اللجنة تحاول اصدار قرار بشأن المشكلة بدلا من العمل على حلّها . وأوضح أن خلق حالة تدفع أحد الأطراف الرئيسيين في الصراع الى الشعور بأنه عومل معاملة سيئة ولم يستمع اليه جيدا أمر لا يتسم بالحكمة . ونظرا لأن اللجنة لم تر من المناسب صياغة مشروع قرار يحظى بتوافق الآراء ، فان الولايات المتحدة ستضطر بعميق الأسف الى الامتناع عن التصويت على مشروع ذلك القرار .

١٣ - السيد دوبينيز (اسبانيا) : قال عندما تخلت اسبانيا عن دورها كدولة مسؤولة عن الادارة في الصحراء الغربية ذكرت أن انهاء استعمار الاقليم سيتم عندما يسمح للشعب بالتعبير عن رغباته بطريقة سليمة . وقد أشارت الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية تكرارا في قراراتهما المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية ان حل مشكلة انهاء الاستعمار يكون على أساس تقرير المصير بطريقة الاستفتاء . وقد تم قبول المبدأ من جميع الاطراف المعنية مباشرة . وستدلي أسبانيا بصوتها لصالح مشروع القرار A/C.4/39/L.13لأنه يؤكد على المبدأ الأساسي بصورة جلية .

١٤ - ومضى قائلا ان اختلافات الرأى تتعلق في كيفية تطبيق المبدأ . وقد كرّست منظمة الوحدة الافريقية عدة سنوات لايجاد السبيل للتغلب على هذه الاختلافات وتأمل اسبانيا في هذا الصدد ، نظرا للتطورات في الآونة الاخيرة ضمن منظمة الوحدة الافريقية ان المغرب ستنضم من جديد الى المنظمة وتستأنف دورها البارز فيها . ولا يمكن تحقيق حل عادل ودائم الا بالاسهام التام من جميع الاطراف المعنية وعلى حكومة المغرب أن تظهر الدليل على شهامتها وبعد نظرها .

١٥ - السيد لاسارتي (أوروغواى) : قال ان وفده سيصوت في صالح مشروع القرار A/C.4/39/L.13على الرغم من أنه كان يفضل قرارا بتوافق الآراء . وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة ، فان وفده يعتقد ان مسألة أي الاطراف في النزاع يمثل الشعب ستتقرر في سياق ممارسة الشعب لتقرير المصير كما أكدت حقا الفقرة الاولى من مشروع القرار .

١٦ - السيد هيبورن (جزر البهاما) : قال ان الاتجاه الاساسي لمشروع القرار A/C.4/39/L.13مقبول من الجميع ولكن عدم توفر الارادة السياسية هي المشكلة . وعليه فان البهاما ستصوت في صالح مشروع القرار كسبيل لدعم تنفيذ الاجراء المطلوب .

١٧ - الرئيس : أعلن أن اثيوبيا ، وتوغو ، والسنغال ، وسيشيل ، قد أصبحت من مقترحي مشروع القرار A/C.4/39/L.13 .

١٨ - جرى تصويت مسجل بنداء الاسماء بشأن مشروع القرار A/C.4/39/L.13 .

١٩ - سحب الرئيس اسم غابون بالقرعة وطلب اليها التصويت أولا :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، انغولا ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ، بليز ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو بوروندى ،

بولنـــدا ، بوليفيـــــا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغـــو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغـو ، تونـس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتيـــة ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهوريـــة تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهوريـــة الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السوريـــة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الاخضـــر ، رواندا ، زامبيا ، زمبابوى ، سان تومـــي وبرينسيـــبي ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، السويد ، سيراليـــون ، سيشيل ، غانـا ، غيانـا ، غينيـا ، غينيا ـ بيساو ، فانواتـو ، فنزويـلا ، فنلنـدا ، فيجـي ، فييت نام ، قبرص ، الكاميرون ، كوبا ، كوستاريكـا ، كولومبيـا ، الكونغـو ، كينيا ، ليسوتـو ، مالـي ، مدغشقر ، مصـر ، المكسيك ، ملاوى ، منغوليـــا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النمسا ، النيجـــر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريـا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : غينيا الاستوائية .

الممتنعـون : الاردن ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية ـ الاتحاديـــة ، اندونيسيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغـــواى ، باكستان ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكـــا ، بنغلاديش ، بورما ، تايلند ، تركيا ، جـــزر القمـــر ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سانـــت فنسنت وجزر غرينادين ، سرى لانكا ، السلفادور ، السودان ، سيشيل ، الصين ، غابون ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبـــين ، قطر ، كندا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديـــف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيـــا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيبال ، هولنـــدا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

٢٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/39/L.13 بأغلبية ٩٠ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٤٥ عن التصويت*.

٢١ - السيد فان غوسيانغ (الصين) : قال ان وفده يرى أن قضية الصحراء الغربية هي موضوع موروث من العهد الاستعماري السابق ، وعليه فانه يؤيد حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير ويرى أن أفضل طريقة لحل المشاكل العالمية هي عن طريق المشاورات بدلا من المجابهة ، ولذا سيكون من المفيد لمنظمة الوحدة الافريقية ان امكن تسوية مشكلة الصحراء الغربية بالمفاوضات المتسمة بالحكمة ، ولذلك فان وفده قد امتنع عن التصويت .

٢٢ - السيدة فورسمان (فنلندا) : قالت ان فنلندا اتبعت سياسة ثابتة في دعم تقرير المصير للشعوب المستعمرة وتأسف لعدم التمكن حتى الآن من الوصول الى حل لمشكلة الصحراء الغربية . ومن دواعي الأسف كذلك أن المقررات التي اعتمدتها منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٨١ و ١٩٨٣ لم تنفذ بعد . وقد صوّت وفدها في صالح مشروع القرار ولكنه يفضل بكل وضوح لو اعتمد بتوافق الآراء .

٢٣ - السيد الشيخ (السودان) : قال ان بلده يؤمن دوما بقدسية حق الشعوب في تقرير المصير ، وعليه فقد أسهم في عمل اللجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية ولا يزال يعتقد أن المنظمة والأمم المتحدة قد متا الاطار المناسب لايجاد حل لنزاع الصحراء الغربية . ويتضمن مشروع القرار عددا من الافكار الايجابية ولكن وفده اضطر الى الامتناع بسبب تضمينه كلمات معينة . وان تصويت وفده يعكس تحمس السودان للاسهام مع البلدان الافريقية الأخرى في التماس حل لانهاء النزاع .

٢٤ - السيد بيورنر (السويد) : قال انه ينبغي منح شعب الصحراء الغربية حق التعبير عن رغباته بحرية . وان وفده قد أيد جهود منظمة الوحدة الافريقية التي تقوم على أساس المبدأ القائل بحل المشاكل الاقليمية في نطاق سياق اقليمي . وعليه رحبت السويد بقرارات ومقررات منظمة الوحدة الافريقية التي أشارت الى كيفية اجراء الاستفتاء موضوع البحث بطريقة سلمية . وتأسف السويد لعدم نجاح الجهود في التوصل الى النتيجة المتوخاة ولأن شعب الصحراء الغربية لم يتمكن تبعا لذلك من ممارسة حقوقه . ويأسف وفده لأن بعض العناصر التي يمكن أن تسهم في الحل لم تتجلّ في مشروع القرار . وان الدور الذي يمكن للامم المتحدة أن تؤديه في قضية انهاء

---

* بعد انتهاء التصويت المسجل ولكن قبل اعلان النتيجة ، أعلن ممثلا غينيا وتطر أنهما كانا ينويان عدم الاشتراك بالتصويت .

(السيد بيورنر ،السويد)

الاستعمار غير حاسم اذا فشلت الجهود الاقليمية . ومن المؤسف انه لم يكن ممكنا التوصل الى توافق في الآراء ولكن وفده أيد مشروع القرار بغية تيسير تسوية سلمية .

٢٥ - السيد المسليخر(النمسا) : شارك رأى الوفود الاخرى في أنه كان من الأفضل لو أن مشروع القرار اعتمد بتوافق الآراء ، غير أن وفده صوت في صالحه بسبب اتجاهه العام الذى يدعو الى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات . وينبغي في المقام الاول تحقيق حل سياسي سلمي بواسطة منظمة الوحدة الافريقية بالتضافر مع الأمم المتحدة خاصة بقيام الامين العام بدوره الداعم عن طريق مساعيه الحميدة .

٢٦ - الرئيس : قال انه يود ، قبل اعلان انتهاء عمل اللجنة من أجل الدورة التاسعة والثلاثين ، تلخيص انجازاتها باقتضاب .

٢٧ - فقد خصصت الجمعية العامة سبعة بنود من جدول الاعمال للجنة الرابعة التي أكملت أعمالها في غضون ٢٤ جلسة . واعتمدت خلالها ٢٠ مشروع قرار ومقرر من بينها ١٧ سبق أن تم اعدادها وتقديمها من قبل لجنة الـ ٢٤ الخاصة . وكان عمل لجنة الـ ٢٤ الخاصة بالفعل عملا قيّما لانه أزال الحاجة الى قيام اللجنة الرابعة بعقد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية المطوّلة لمختلف أفرقة الصياغة . ورحب بتمكن اللجنة الرابعة في الواقع من اعتماد أغلب قراراتها ومقرراتها بتوافق الآراء .

٢٨ - وأضاف ان محنة الشعب الناميبي قد برزت خلال الدورة كاحدى القضايا التي استحوذت على بالغ الاهتمام الجدى من اللجنة . كما تركز الجزء الاكبر من النقاش على أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها . وتجلى لدى الوفود اتفاق على نطاق واسع وهو انه اذا لم تنظم أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها بطريقة مناسبة ، فقد يضر ذلك بعملية انهاء الاستعمار في بقية الاقاليم المستعمرة . اما فيما يتعلق بموضوع ناميبيا فقد برز شعور بخيبة الامل لاستمرار عدم تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد اقنع معظم الوفود أن التعاون مع جنوب افريقيا ما هو الا شد أزر للنظام العنصرى وسيؤدى تبعا لذلك الى اضعاف عزم الامم المتحدة في انهاء حكم جنوب افريقيا الاستعمارى في ناميبيا . وعبّر كذلك عدد من الوفود عن اسفهم لما يبدو من أن عناصر خارجية كربط انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا قد أخرت تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

٢٩ - وأردف قائلا ان اللجنة أعادت التأكيد على أهمية المعلومات التي تقدم بشأن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق . وان البعثات الزائرة قامت كذلك بدور حيوى في جمع المعلومات التي كانت مفيدة في مداولات اللجنة

(الرئيس)

والتثبت الموقعي فيما اذا كانت الدول المسؤولة عن الادارة تفي فعلا بمسؤولياتها . وعلى الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المحيط الهادى ، يتعين على اللجنة أن تواصل جهودها لضمان تلبية حقوق وطموحات شعوب تلك الاقاليم بصورة مناسبة .

٣٠ - ومضى قائلا لقد كررت اللجنة مناشدتها من أجل المزيد من الدعم المالي واوجه الدعم الاخرى لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ومواصلة الدعم للبرنامج بشأن تقديم التسهيلات الدراسية والتدريبية لسكان الاقاليم التي لم تحصل بعد على الحكم الذاتي أو الاستقلال .

٣١- وأنهى كلمته قائلا ان دور الامم المتحدة في عملية انهاء الاستعمار كان ولا يزال أحد انجازاتها الرائعة وبالفعل لم تضطلع الامم المتحدة بدور مثمر وبنّاء في أى مجال بقدر هذا المجال .

انتهاء أعمال اللجنة

٣٢ - وبعد تبادل كلمات المجاملة أعلن الرئيس أن اللجنة قد اختتم عملها من أجل الدورة التاسعة و الثلاثين .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠